

مستقبل النظام الرأسمالي في ضوء أزمة الأسواق المالية



نظم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ ٣-١٢-٢٠٠٨ حلقة نقاش تحت عنوان "مستقبل النظام الرأسمالي في ضوء أزمة الأسواق المالية" ، حاضر فيها الخبير الاقتصادي الدكتور غالب أبو مصلح، وحضرها عدد من الباحثين والأكاديميين والسياسيين . وبعد كلمة ترحيبية باسم المركز ألقاها نائب رئيسه الأستاذ عبد الحليم فضل الله وأشار فيها إلى وجود ثلاث مقاربات لازمة : تقنية وسياسية وإيديولوجية مرجحاً المقاربة المتكاملة التي تسهم أكثر من غيرها في الوصول إلى البدائل .

تحدث أبو مصلح فأشار إلى أن الأزمة المالية العالمية الراهنة جرى تبسيطها من قبل الرأسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بغية إخفاء جذورها وعمقها وطابعها البنوي، فمنهم من اعتبرها أزمة سيولة وبعضهم اعتبرها أزمة رهون عقارية وآخرون اعتبروها ناتجة عن جشع الإداريين الكبار للمؤسسات وانحدار أخلاقيتهم. كما أشار إلى أن جذور الأزمات المالية الدورية هي من صلب النظام الرأسمالي والملازمة لتقديمه.

وأعاد أبو مصلح الأزمة البنوية للولايات المتحدة إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث عجزت منظومة الدول الرأسمالية في معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات فتحولت أميركا تدريجياً من أكبر دولة دائنة بعد الحرب العالمية إلى أكبر دولة مدينة.

واعتبر أن الليبرالية الجديدة أطلقت مرحلة جديدة من العولمة حيث قلصت نطاق الديمقراطية في دول المركز الرأسمالية وأصبحت تحكم في صناعة الرأي العام إلى حد بعيد.

وهكذا أدت سياسات تنمية الطلب بالديون إلى خلق جبل هائل من المديونية في أمريكا ، كذلك الأمر انعكست السياسات المالية والنقدية المتبعة في أمريكا سلباً على معظم المؤشرات الاقتصادية الأساسية وترافق ذلك مع تدني معدلات الادخار الوطني وارتفاع عجز الميزانية و معدلات البطالة.

أدى كل ذلك إلى تدهور البنية التحتية في الولايات المتحدة مما أعقّل قدم الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح اقتصاداً هشاً قابلاً للسقوط.